



المؤتمر الثاني لدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة التحديات والفرص "تنفيذ القرار رقم 45/53-س حول الوساطة: إسطنبول 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

ملخص التقرير

الملخص التنفيذي

بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، عقدت وزارة خارجية الجمهورية التركية المؤتمر الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة في إسطنبول بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تحت عنوان "تنفيذ القرار رقم 45/53-س حول الوساطة: التحديات والفرص". وحضر المؤتمر الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة أكثر من 150 مشاركاً، بمن فيهم ممثلون من 41 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، كذلك شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن خبراء وأكاديميين.

لقد حصل تطور هام خلال العام المنصرم ومنذ انعقاد المؤتمر الأول للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة، وهو اعتماد القرار رقم 45/53-س تحت عنوان "تعزيز قدرات منظمة التعاون الإسلامي في مجال الوساطة" في الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في المنظمة والتي انعقدت في دكا يومي 5-6 أيار/مايو 2018. وبينما كان العديد من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي نشطين بالفعل في ممارسة الوساطة في الماضي، فإن هذا القرار منح تفويضاً سياسياً قوياً من أجل اعتماد نهج لمنظمة التعاون الإسلامي يتسم بقدر أكبر من التنظيم والفعالية للاضطلاع بالوساطة. كما نص القرار على عدة خطوات ملموسة للمساهمة في تعزيز قدرات منظمة التعاون الإسلامي في مجال الوساطة وكذلك الدول الأعضاء الراغبة، مثل إنشاء مجموعة اتصال خاصة بأصدقاء الوساطة، وشبكة لوسطاء منظمة التعاون الإسلامي، كذلك تعيين مبعوثين وخبراء متخصصين، بالإضافة إلى مواصلة عقد مؤتمرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنوياً. وكانت هذه الخطوات أيضاً من ضمن التوصيات الملموسة الناتجة عن المؤتمر الأول للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة الذي عُقد في إسطنبول بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

وبناءً على نتائج مؤتمر إسطنبول الأول وقرار منظمة التعاون الإسلامي رقم 45/53-س لاحقاً، كان الهدف من عقد المؤتمر الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة هو مناقشة موقع منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء في تنفيذ القرار المذكور من حيث التحديات والفرص.

وتم افتتاح المؤتمر بكلمة ألقاها السيد ياوز سليم قيران معاون وزير خارجية الجمهورية التركية، وكلمة السفير يوسف الضبيعي مستشار الأمين العام (المعين) للشؤون السياسية في منظمة التعاون الإسلامي.



المؤتمر الثاني لدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة التحديات والفرص "تنفيذ القرار رقم 45/53-س حول الوساطة: إسطنبول 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

وأشار السيد ياوز سليم قيران معاون وزير الخارجية في كلمته الافتتاحية إلى أن العالم اليوم عرضة للأزمات وأن النظام الدولي في حالته الراهنة يفشل في تقديم الحلول، وأن منطقة منظمة التعاون الإسلامي لا يمكنها تفادي الآثار السلبية التي تفرضها التحديات العالمية، كما لا نستطيع تجاهل الصراعات وتكاليفه البشرية التي تعيق سعي الدول ومواطنيها إلى العيش بسلام، وباعتبارها ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، تقدم منظمة التعاون الإسلامي إمكانيات كبيرة للبحث عن السلام والازدهار. كما لفت السيد قيران إلى الجهود التي تبذلها تركيا لزيادة الوعي بدور الوساطة في منع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية في الأمم المتحدة بالإضافة إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبية (OSCE) ومؤخراً في منظمة التعاون الإسلامي.

ومن جهته قام السفير الضبيعي مستشار الأمين العام (المعين) للشؤون السياسية في منظمة التعاون الإسلامي في كلمته الافتتاحية بإلقاء بيان باسم الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وأشار إلى أنه منذ انعقاد المؤتمر الأول للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة في 2017، حدث تطور مهم على صعيد جهود منظمة التعاون الإسلامي في الوساطة، تمثل في اعتماد قرار المنظمة رقم 45/53-س حول الوساطة لأول مرة. وأضاف السفير الضبيعي بأن القرار يمنح تفويضاً قوياً لاعتماد نهج منظمة التعاون الإسلامي والذي يتميز بدرجة كبيرة بالقدرة التنظيمية والفعالية في مجال الوساطة.

وبعد الكلمات الافتتاحية استمر المؤتمر مع العروض التقديمية للتقرير الجديد: (تحقيق السلام والأمن في عالم من الاضطرابات: تحدّ شاق لمنظمة التعاون الإسلامي) من قبل مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC). وتم إعداده بتعاون كبير مع وحدة السلام والأمن وحل النزاعات في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي (PCSU). وقد وفرت جلسات مناقشة الأسئلة والإجابات الفرصة لإلقاء الضوء على الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالتقرير. أما بالنسبة للجلسة التالية، فقد تم فيها الحديث عن وسائل تحسين كفاءة الوساطة لدى منظمة التعاون الإسلامي في ضوء القرار رقم 45/53-س.

وبعد انتهاء المؤتمر انضم دبلوماسيون شباب من 17 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي وطلاب أترك إلى جلسة محاكاة لمدة ثلاث ساعات، من أجل تطوير مهارات الوساطة لديهم بما يتماشى مع توصية القرار بتوفير الفرص التدريبية.

و فيما يلي مخلص عن مناقشات اللجنة.



المؤتمر الثاني لدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة التحديات والفرص "تنفيذ القرار رقم 45/53-س حول الوساطة: إسطنبول 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

ملخص ونتائج جلسات المؤتمر:

الجلسة الأولى: حالة النزاع في منطقة منظمة التعاون الإسلامي:

بدأت الجلسة الأولى بالعرض التقديمي للتقرير (تحقيق السلام والأمن في عالم من الاضطرابات: تحدّ شاق لمنظمة مؤتمر التعاون الإسلامي) والذي قدمه السفير موسى قولاقليقيايا مدير عام مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC). وقد تناول التقرير تهديدات السلام والأمن في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب دوافع وآثار الصراعات، كما تطرق إلى كيفية الحد منها وإدارتها. وقد استعرض التقرير جهود منظمة التعاون الإسلامي في الوساطة وحل الصراعات، واختتم بمناقشة السياسة.

وشدد السفير قولاقليقيايا في عرضه التقديمي على أنه وبالرغم من أن العالم الإسلامي قد عاش في سلام على مر التاريخ، غير أن الصراعات في أنحاء العالم الإسلامي ازدادت في الماضي القريب، مع أن وتيرة الصراعات حول العالم قد سجلت انخفاضاً. كما أشار إلى أن 60% من الصراعات حول العالم تجري في منطقة دول منظمة التعاون الإسلامي وتسبب خسائر بشرية قد تكون على شكل تدفق أفواج اللاجئين والنزوح الداخلي. كما قام بلفت الانتباه إلى حقيقة أن 39% من اللاجئين حول العالم يأتون من دول مثل سورية والصومال وأفغانستان. وقد أشار السفير قولاقليقيايا إلى أن التكلفة الكلية للصراعات حول العالم بلغت 14.3 تريليون دولاراً أمريكياً، وذكر بأن الحد من الصراعات عن طريق الوساطة هو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة. كما نوه إلى أن السبب الجذري للصراعات هو فقدان المساواة وبأن التنمية الاقتصادية ذات أهمية قصوى. وقد أضاف بأن هشاشة الدولة هي سبب ونتيجة للصراع، وبالتالي فهي تشكل حلقة مفرغة. وبالإشارة إلى جهود الوساطة الموجودة ضمن منظمة التعاون الإسلامي، فقد أكد السفير قولاقليقيايا على أن المنظمة تمتلك مقومات كبيرة في هذا المجال، منوهاً إلى البعثات الميدانية في كل من تشاد وأفغانستان وجنوب تايلاند وجنوب الفلبين والصومال والسودان وغينيا وموريتانيا. والهيكل التنظيمي للسلام والأمن لدى منظمة التعاون الإسلامي في حالته الراهنة يتكون من مبادرات خاصة، وحدة السلام والأمن وحل النزاعات في الأمانة العامة للمنظمة (PCSU)، والمبعوثين الخاصين بالإضافة إلى مجلس الحكماء.

في حلقة النقاش التي تلت ذلك، دُعي المشاركون إلى التفكير في الحالة الراهنة للتطرف العنيف والنزاع المسلح والعنف المنظم في المنطقة الجغرافية لمنظمة التعاون الإسلامي، ومدى كون الوساطة طريقة مفيدة لمواجهة الراديكالية والتطرف العنيف. كما دعي المشاركون إلى تبادل وجهات النظر حول ما يمكن أن يكون آليات محتملة لبناء القدرة على الصمود، وكذلك هيكلية تكييف أو دعم بنية السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة التحديات الحالية المتعلقة بالنزاع. وشدد المشاركون على أن تقرير مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية له دور أساسي لأنه يذكر الدول



المؤتمر الثاني لدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة التحديات والفرص "تنفيذ القرار رقم 45/53-س حول الوساطة: إسطنبول 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

الأعضاء في المنظمة بالحاجة الملحة لاستكشاف الأسباب الجذرية للصراع حول المنطقة الجغرافية لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث يرى العديد من المشاركين أن النزاعات ترجع إلى حد كبير إلى ضعف الإدارة وعدم كفاية فعالية مستويات النمو الاقتصادي والتنمية، حيث من الصعب تحقيق هذا النمو في ظل غياب السلام والأمن والاستقرار، مما يعني أن الحل السلمي للصراعات وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع يتمتع بأهمية حيوية. وتمت الإشارة أيضاً إلى أنه لا يمكن للمرء التفكير في النمو الاقتصادي وحده، بل ينبغي أن يركز على التنمية الشاملة والمستدامة لتفادي الصراعات في المستقبل.

واعترافاً بأهمية تحليل النزاعات لأي جهد وساطة، تم التقدم بتوصية إلى منظمة التعاون الإسلامي لتشكيل مجموعة عمل أكاديمية، يمكنها أن ترسم خريطة الصراعات في جميع أنحاء المنطقة الجغرافية لمنظمة التعاون الإسلامي للعثور على خيوط مشتركة غيرها. ومع ذلك فقد تمت الإشارة أيضاً إلى أن جهود منظمة التعاون الإسلامي لا ينبغي أن تقتصر على الإطار الأكاديمي وحده. وهناك حاجة إلى الإرادة السياسية لكي يتسنى ترجمة الرؤى الأكاديمية إلى خطوات قابلة للتنفيذ. وأكد العديد من المشاركين على ضرورة قيام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتوحيد وتطوير رؤية مشتركة لإيجاد الإرادة السياسية لتعزيز قدرة الوساطة في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي ضوء المناقشات، أشار مدير عام مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية إلى أن عدم وجود إرادة سياسية تقوم بإيجاد "حلولها الخاصة لقضاياها الخاصة"، من شأنه أن يعرض المنطقة الجغرافية لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل أكبر للتدخل الخارجي، لذلك فمن الحكمة أن تبحث الدول الأعضاء مسبقاً عن سبل التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في إطار الهيكل الحالي للسلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد تمت الإشارة إلى أن معظم الصراعات عبر المنطقة الجغرافية لمنظمة التعاون الإسلامي ليست صراعات بين الدول، بل هي تدويل لصراعات داخلية، وأن الآليات القائمة موجهة نحو معالجة الصراعات بين الدول. ومن أجل مطابقة قدرة منظمة التعاون الإسلامي مع الواقع على الأرض، هناك حاجة إلى شراكات مع المنظمات الإقليمية التي لديها خبرة ذات صلة، مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبية.

علاوة على ذلك، فقد تم تقديم التوصيات لمنظمة التعاون الإسلامي بتطوير آليات الإنذار المبكر. ورداً على ذلك، تمت الإشارة بأن الوحدات الميدانية لمنظمة التعاون الإسلامي لها وظائف مهمة فيما يتعلق بقدرات الإنذار المبكر، وأن هذه الوحدات تحتاج إلى دعم. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز بعض المشاركين الطبيعة المتغيرة للصراعات وأشاروا إلى أنه كلما ازدادت الصراعات تعقيداً، أصبحت الحاجة إلى الحلول "الذكية"



المؤتمر الثاني لدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة التحديات والفرص "تنفيذ القرار رقم 45/53-س حول الوساطة: إسطنبول 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

أكثر وضوحاً. كما تمت الإشارة أيضاً إلى أنه إضافة إلى النزاعات بين الدول، ينبغي توسيع ملف الوساطة في منظمة التعاون الإسلامي لتشمل أساليب مبتكرة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب كذلك.

الجلسة الثانية: "تنفيذ القرار رقم 45/53-س – سبل المضي قدماً إلى الأمام"

انضم إلى الجلسة الثانية كل من طلحة كوسا وهو أستاذ مشارك في العلوم السياسية ونائب عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة ابن خلدون كمحاضر، والسفير سيد حسان رضا السكرتير الخاص في وزارة الخارجية الباكستانية للشؤون القانونية وشؤون منطقة الشرق الأوسط ومنظمة التعاون الإسلامي، والسفير ماجد القطارنة مدير إدارة الشؤون العربية والشرق أوسطية والمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية والمغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية، والسفير عسكر موسينوف رئيس وحدة الأمن والسلام وحل النزاعات في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي كمتحدثين.

وتناولت المناقشات التي دارت في الجلسة الثانية ما تم تحقيقه في مجال الوساطة منذ اعتماد القرار رقم 45/53-س وركزت على الخطوات العملية للمضي قدماً إلى الأمام.

وبالفعل هناك وعي متزايد بشأن الوساطة في منظمة التعاون الإسلامي، مع التزام الدول الأعضاء ببذل جهود التسهيل والتيسير لتحقيق هذه الغاية. وناقش المشاركون أنه على الرغم من أن منظمة التعاون الإسلامي كانت لاجتماعاً نشطاً في مجال الوساطة، إلا أنها تخلفت عن الأمم المتحدة في تنمية القدرات على إجراء الوساطات. وفي هذا السياق أشادوا بالقرار رقم 45/53-س الذي يوفر أساساً متيناً لهذا الهدف، وأكدوا على أن الوساطة يجب أن تكون أولوية قصوى لمنظمة التعاون الإسلامي نظراً لانتشار الصراع في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وأشاروا إلى أن القرار المذكور يدل على المساعي الأخيرة لمنظمة التعاون الإسلامي والتي بذلتها بهدف الانضمام إلى النقاش حول الوساطة. وكان الاجتماع الخامس والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في دكا بمثابة اجتماع محدد قررت فيه الدول الأعضاء استخدام الوساطة كوسيلة للحل السلمي "للخلافات والنزاعات". وفي ضوء العرض التقديمي الذي قدمه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، لفت المشاركون مرة أخرى الانتباه إلى حقيقة أن 60٪ من الصراعات في العالم تقع ضمن المناطق التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك لوحظ أنه لا ينبغي اعتبار ذلك ذريعة للتشاؤم وعدم العمل. هذه الحقيقة بحد ذاتها تظهر الحاجة الملحة للوساطة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كطريقة سلمية لمنع النزاعات وحلها، وأن هذا الإدراك في حد ذاته يوفر فرصاً للقيام بالمزيد بهذا الشأن.



المؤتمر الثاني لدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة التحديات والفرص "تنفيذ القرار رقم 45/53-س حول الوساطة: إسطنبول 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

وقيل إن هناك فجوة واسعة بين النية في أن تكون نشطة في الوساطة والقدرة المتاحة لهذا الهدف. وهو ما يعكس التمزق بين صناعة القرار والتنفيذ. ولفت المشاركون الانتباه إلى الأساليب التي يحدد بها القرار الأدوار لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة والأمين العام، مثل تعزيز وحدة السلام والأمن وحل النزاعات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي كما هو متوقع في الفقرة 4. وأشار المشاركون إلى أن دعم هذه الهياكل التنظيمية له أهمية قصوى في تعزيز قدرة الوساطة في منظمة التعاون الإسلامي في المقام الأول. ومن ناحية أخرى أشار البعض إلى أن المسؤولية المتساوية تقع على عاتق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نظراً للحاجة إلى الإرادة السياسية والحافز لتمكين التطوير المؤسسي.

وكانت هناك ملاحظة مفادها أن جوهر القرار هو التفاعل بين منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولذلك يقدم القرار زخماً للدول الأعضاء ليكون أكثر استباقية وتقديم اقتراحات بشأن كيفية تعزيز قدرة الوساطة في منظمة التعاون الإسلامي. وقد حدد القرار دوراً خاصاً لفريق الاتصال التابع لأصدقاء الوساطة والذي جسّد هدف زيادة التفاعل. ولفت العديد الانتباه إلى حقيقة أن فريق الاتصال التي شاركت في رئاسته كل من تركيا والمملكة العربية السعودية وغامبيا والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، هو ثاني أكبر فريق اتصال في منظمة التعاون الإسلامي والتي تضم حالياً 24 دولة عضو. وقد لوحظ بأن هذا يشير إلى الإرادة السياسية القوية والتي تعتبر في غاية الأهمية لزيادة قدرة المنظمة في مجال الوساطة. وأفاد المشاركون بأن المهمة الوشيكة لفريق الاتصال هي تسهيل المداورات، ومع تقدم أعماله فإنه من المتوقع أيضاً أن يقدم توجيهات لتعزيز قدرة منظمة التعاون الإسلامي في الوساطة.

أشار المشاركون عدة مرات إلى الفقرة رقم 5 من القرار، والتي تؤكد على أهمية تقوية الشراكة بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وألقوا الضوء على وجود العديد من الخطوات القابلة للتنفيذ في هذا المجال، وأن تبادل الخبرات مع المنظمات الدولية الأخرى ذات القدرات الكبيرة في مجال الوساطة لهو أمر هام لكل منظمة حتى تتمكن من بناء قدرات أكبر. وأكدوا كذلك على أن هذا الأمر فعال فيما يتعلق بالاستفادة القصوى من الآليات الدولية الموجودة، بدلاً من البحث عن خلق آليات جديدة. كما تمت مناقشة أنه بالرغم من أن خلق شراكة فعالة يتطلب عملية طويلة المدى، فإن منظمة التعاون الإسلامي يمكنها الاستفادة كثيراً من خبرات الآخرين. وبتحديد أكثر، لفت المشاركون النظر إلى حقيقة أن الكثيرين من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي هم أيضاً أعضاء في الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وهذا التداخل يمثل فرصة كبيرة، حيث يمكن للأعضاء المعنيين أن يملكو زمام المبادرة في توصيل الرؤية وراء القرار إلى المنظمات الإقليمية الأخرى والسعي لتحقيق التفاعل. كما كانت هناك توصيات أخرى محددة من ضمنها ابتكار معادلة للوصول إلى الشراكة الكاملة مع وحدة دعم الوساطة في الأمم المتحدة



المؤتمر الثاني لدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة التحديات والفرص "تنفيذ القرار رقم 45/53-س حول الوساطة: إسطنبول 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

(MSU) وفريق خبراء الوساطة للتدخل السريع، وكذلك الوصول إلى مشاركة أكبر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في برنامج صنع السلام ومنع النزاعات (PMCP) التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (UNITAR). وتم التأكيد على أن الأخيرة هي المفتاح لتكوين شبكات من الممكن أن تسهل التعاون بين المنظمات المختلفة للوساطة.

ورحب المشاركون كذلك بالخطوات الأساسية المتخذة نحو تنفيذ الفقرة 7 من القرار، والتي تطالب الأمين العام بإنشاء "شبكة من الوسطاء والمبعوثين الخاصين والخبراء من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي". وتم التأكيد على أن هؤلاء الشخصيات سوف يكونون من الشخصيات البارزة التي تقود المنظمة والدول الأعضاء والتي تلعب دوراً هاماً في شرح رؤية الأفكار حول الوساطة.

بالإشارة إلى الفقرة 8، والتي تطالب منظمة التعاون الإسلامي بتوفير فرص للتدريب على حل النزاعات والوساطة، أثنى المشاركون على برنامج منح شهادة "الوساطة من أجل السلام" الذي أطلقتها تركيا بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية. وقد تمت مناقشة عدم وجوب تركيز منظمة التعاون الإسلامي على توفير القدرة المؤسسية للوساطة فقط، بل يجب عليها أن تعمل على تعزيز القدرات عن طريق تدريب دبلوماسيين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتمت دعوة الدول الأعضاء للبدء في توفير فرص تدريبية مماثلة لمضاعفة الجهود الحالية. وبعض المشاركين ذكروا بأنه يمكن أن يكون هناك مكاسب محتملة من إنشاء/تعزيز فرص التدريب المستهدفة للدبلوماسيين من المستوى المتوسط إلى كبار الدبلوماسيين.

وأخيراً، أكد المشاركون على أن الاستمرار في عقد مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الخاص بالوساطة بشكل سنوي، والدعوة إليه في القرار رقم 45/53-س، لهو أمر في غاية الأهمية لأن المؤتمر يوفر منبراً مهماً للعصف الذهني، وليس فقط ما بين الدول الأعضاء بالمنظمة، ولكن أيضاً ما بين الأكاديميين والخبراء. كما أن له دوراً فعالاً في الحفاظ على الزخم اللازم لتقوية قدرات الوساطة لمنظمة التعاون الإسلامي.

ملاحظات ختامية

في هذه الملاحظات الختامية، أشار السيد السفير براق أفتشبار المدير العام لإدارة منع النزاعات وإدارة الأزمات في وزارة خارجية الجمهورية التركية، إلى أن المؤتمر الأول لدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة في 2017 تم تنظيمه بناء على استيعاب فكرة أن العالم الإسلامي كان يواجه تحديات كبيرة وأن



المؤتمر الثاني لدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة التحديات والفرص "تنفيذ القرار رقم 45/53-س حول الوساطة: إسطنبول 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

البحث والمناقشة والتوصيات والخبرات وإعطاء الطابع المؤسسي والتمويل وتقريباً كل القدرات وجهود بناء تلك القدرات كانت توجد خارج عضوية منظمة التعاون الإسلامي. وقد أكد على أن منع اندلاع النزاعات والحفاظ على السلام يتطلب الكثير من الانتباه والعناية والجهود وكذلك الإرادة. كما أشار السفير أقتشابار إلى أنه بالرغم من أن النزاعات في أدنى مستوى لها على الإطلاق في مستوى العالم، فإنها ليست كذلك داخل الحدود الجغرافية لدول منظمة التعاون الإسلامي، بل على العكس فإنه منذ العام 2010 بدأت هذه النزاعات في التصاعد. ومنذ العام 2015 وما تلاه، اتسعت الهوة بين دول منظمة التعاون الإسلامي وغيرها فيما يتعلق باتجاهات النزاعات بصورة دراماتيكية.

وأضاف السفير أقتشابار أنه وعلى الرغم من ذلك فإن الجهود تتواصل لمواجهة هذا الاتجاه السلبي مما يجعل من القرار رقم 45/53-س الذي يقدم عدة فرص ويساعد في تقوية القدرة على الوساطة، وسيلة لتفادي النزاعات ولإيجاد الحلول. حيث أن هذا القرار يهدف إلى:

(1) زيادة التفاعل بين الدول الأعضاء في المنظمة.
(2) بناء القدرات على المستوى المحلي أو على مستوى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، لمنع النزاعات وإيجاد الحلول عبر الوساطة.

وقد ذكر أن بعض المشاركين أشاروا إلى وجود هوة ما بين التعهدات والتطبيق الفعلي. كما أن هذا القرار بدأ بالفعل في الوصول إلى نتائج ملموسة، مثل تأسيس مجموعة اتصال لأصدقاء الوساطة، والتي تمتلك قدرات على تسهيل إجراء اتصالات مركزة وذات أهداف محددة في المواضيع الرئيسية للسلام ودور الوساطة. كما أنه كان هناك فرصة تدريبية اتاحت حديثاً للدبلوماسيين في منظمة التعاون الإسلامي وكان هناك أيضاً عقد هذا المؤتمر.

سوف يستمر انعقاد المؤتمر سنوياً لتوفير منصة لتعزيز التفاعل وقدرات الوساطة لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء فيها. ولذلك، وحتى قبل مرور سنة على صدور القرار، فإن جزءاً كبيراً منه قد تم تنفيذه بالفعل. وبالرغم من ذلك، ذكر السفير أقتشابار أن القرار رقم 45/53-س، يمتلك أبعاداً أخرى ملخصة في خطوتين محددتين وهما: تكوين شبكة من الوسطاء والمبعوثين الخاصين والخبراء وأيضاً تحضير كود للقواعد السلوكية للوسطاء بما فيها نهج الوساطة ذات الحساسية الثقافية والتي مازالت تنتظر التنفيذ. وفيما يتعلق بالتوصيات أعاد السفير أقتشابار التأكيد على الحاجة إلى أهمية تحديد الأولويات ما بين (1) زيادة التفاعل و(2) بناء القدرات. وبالنسبة للأولى، فإن منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء فيها ليسوا فقط في حاجة إلى استخدام مجموعة الاتصال، بل هم بحاجة أيضاً إلى تحقيق تواصل أفضل مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأفريقي. وقد شكر السفير كلاً من السيد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة على مساندتهما، حيث أن المؤتمر يمثل



المؤتمر الثاني لدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة
التحديات والفرص "تنفيذ القرار رقم 45/53-س حول الوساطة:
إسطنبول 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

نقطة تحول على صعيد تنفيذ المزيد من جوانب القرار رقم 45/53-س. وأضاف كذلك بأن نتائج المؤتمر سوف يتم توزيعها على مجموعات الأصدقاء المعنيين بالوساطة في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، حيث تشارك تركيا في رئاستها حالياً. واختتم السفير أقتشبار المؤتمر بالتأكيد على وجود زخم واهتمام كبير بين الدول الأعضاء في المنظمة وتوافر الأدوات الصحيحة والرغبة ووجود عالم من النزاعات الدولية تنتظر المساعدة في حلها.